

كلمة

حضرة صاحب السمو

الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

أمير دولة قطر

أمام

الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية
الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ

الدوحة : ٢٠١٢/١٢/٤

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب الفخامة والسمو ،
أصحاب المعالي والسعادة ،
معالي الأمين العام للأمم المتحدة ،
السيدات والسادة ،

أرحب بكم في الدوحة وأعرب لكم عن جزيل الشكر
لمشاركتم في هذا المؤتمر الهام ، وأود في البداية أن أتوجه
بالتهنئة إلى سعادة السيد عبدالله بن حمد العطية ، لانتخابه
رئيساً للدورة الثامنة عشرة لمؤتمر التغير المناخي .

ويطيب لي أن أشكر سعادة السيدة مايتي نكونا
ماشاباني ، على الدور الفعال الذي قامت به بلادها طيلة
رئاستها للمؤتمر السابق .

تأتي استضافة دولة قطر لهذا المؤتمر من منطلق تحملها
مسئوليتها الدولية وإدراكاً منها لأهمية مواجهة ظاهرة التغير
المناخي والحد من تداعياتها على كافة البشر.

ولا شك أن هذا المؤتمر يمثل انطلاق مرحلة جديدة في تاريخ
البشرية وسوف تحدد القرارات التي يتخذها ما نورثه للأجيال
القادمة.

السيدات والسادة ،

ينعقد هذا المؤتمر في ظل ظروف عالمية غير مستقرة أمنياً
واقتماداً فضلاً عن العديد من التحديات والمخاطر التي
تواجه المجتمع الدولي بسبب التغير المناخي.

فظاهرة تغير المناخ تعد من أكبر تحديات هذا العصر.
فهي مشكلة حقيقية قائمة وتتفاقم باطراد وتطرح إشكاليات
عديدة تتشابك في أبعادها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية،

ولاسيما علاقتها بالأمن الغذائي والمياه، حيث تزداد في العديد من دول العالم نسب التصحر ويتردى فيها القطاع الزراعي. وليس من المبالغة القول إن تغير المناخ يلقي بانعكاسات خطيرة على شتى مناحي الحياة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ولو أن الأخيرة تتحمل الجانب الأكبر من الأضرار الناجمة عن هذه التداعيات. فالآثار السلبية المترتبة على هذه الظاهرة بالغة الخطورة على مسارات التنمية المستدامة التي تنشدها كافة الشعوب، ولن يكون مقبولاً أن نقرر حلولاً لها على حساب هذه التنمية. ولهذا ليس بوسع أية دولة أن تجد ملاذاً في نظريات الماضي الانعزالية لأن المسببات والأضرار البيئية لا تعرف الحدود، وعدم مواجهتها بشكل جماعي وجدي يعرض جميع شعوب الأرض للخطر.

ومن هذا المنطلق فإننا مطالبون بالتعامل مع ظاهرة تغير المناخ من منظور شامل يأخذ في الاعتبار كافة مسبباتها، وعلينا أن نتحلى ببعء النظر وأن نتصدى لهذه الظاهرة في الحاضر وأن نفكر في الغد لمواجهة تحدياتها دون المساس بحق جميع الدول في تحقيق تنميتها المستدامة . وفي هذا الصدد فإنني أدعو الدول المتقدمة إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية طبقاً للاتفاقية بشأن تقديم المساعدات للدول النامية .

كما أدعو إلى ايجاد المعادلة المناسبة بين احتياجات الدول والمجتمعات للطاقة وبين متطلبات تقليص الانبعاث الحراري . وهنا يمكن الاستعانة بالتكنولوجيا لتحقيق ذلك . ونحن مستعدون في دولة قطر للمساهمة في هذا المجال ، فنحن شركاء في هذا الكوكب .

المحضور الكرام،

إن مواجهة التغير المناخي تتطلب إرادة سياسية وتعاوناً إقليمياً ودولياً مستمراً، فبرغم الجهود التي بذلت على كافة المستويات خلال الفترة الماضية إلا أن الطريق لا يزال طويلاً، الأمر الذي يستلزم اتخاذ كافة الإجراءات الممكنة للوصول لما هو مرجو من أهداف ونتائج ترقى إلى تطلعات الشعوب وتبني مستقبلاً للبشرية يسوده التضامن الدولي والعدالة والرفاهية للجميع .

وعلى الرغم مما بين الدول من تباين في المعطيات والظروف فإننا اليوم أحوج ما نكون للتعاون الدولي ، وتأكيد مصداقية العمل الدولي المتعدد الأطراف لمواجهة تحديات تغير المناخ .

ولذا يجب أن تنطلق العملية التفاوضية حول اتفاقية تغير المناخ من الإحساس بوحدة الهدف والمصير وأن تسعى إلى التوافق على غايات مشتركة تجسد مفهوم الاعتماد المتبادل وتبني على ما تم الاتفاق عليه سابقا. ومسؤولية التوصل إلى اتفاقية عملية وفعالة هي مسؤولية جماعية تقع على عاتقنا جميعا.

المحضور الكرام،

إن دولة قطر من الدول التي تتعرض للآثار السلبية لظاهرة تغير المناخ وتحتاج إلى العمل على تقليص الانبعاث الحراري . لذلك أولت اهتماما كبيرا بقضايا البيئة حيث جعلتها من الركائز الأساسية لرؤيتها الوطنية ٢٠٣٠ التي جاء فيها أن التنمية البيئية والتنمية الاقتصادية هما هدفان أساسيان لا يمكن التضحية بأحدهما على حساب الآخر.

ولتحقيق الهدف البيئي الطويل المدى تم تحديد أهداف قابلة للقياس ضمن إطار زمني متوسط المدى من خلال استراتيجية قطر الوطنية ٢٠١١-٢٠١٦. وهذه الأهداف المحددة تتعلق بالاستخدام المستدام للمياه، وبتحسين جودة الهواء، وتعزيز كفاءة استخدام الغاز والطاقة، والحد من استخدام المخلفات بجميع مصادرها وإعادة تدويرها، والحفاظ على التنوع الأحيائي، وزيادة المساحات الخضراء مع التوسع الحضري المخطط له، وزيادة الوعي البيئي للسكان وتعزيز المعرفة وتعميق الالتزام الوطني بالمسائل البيئية .

وهذه الجهود لا تنحصر في الوزارات والأجهزة الحكومية وإنما تتعداها لتشمل شركاتنا الكبرى سواء الحكومية منها أم المختلطة،

حيث أنها تلتزم بالأهداف العامة التي حددتها رؤية قطر الوطنية بما في ذلك الأهداف البيئية.

ولدى هذه الشركات مشاريع متعددة قائمة و قيد التنفيذ ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مشاريع تهدف إلى: تخفيض غاز الشعلة إلى الحد الأدنى، وتجميع وتخزين وإعادة حقن ثاني أكسيد الكربون، وإدارة المخلفات لتخفيضها إلى الحد الأدنى، وإعادة تأهيل توربينات الإحراق في المصانع القائمة قبل عام ٢٠٠٥ بإدخال التقنيات الحديثة عليها لتخفيض انبعاثات أكسيد النيتروجين الضارة بالبيئة. ويعد مشروع الشاهين من المشاريع الكبرى للتنمية النظيفة التي يحتذى بها والتي تهدف إلى تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

كما تم البدء باستغلال الطاقة المتجددة من خلال تشييد
بنية تحتية لصناعة الطاقة الشمسية والمتمثلة بمصنع إنتاج
السليكون الخالص وكذلك تبني مشاريع الأبنية الخضراء
التي تستغل الطاقة الشمسية، مثل مركز قطر الوطني
للمؤتمرات الذي نحن فيه اليوم حيث يحتوي على ألواح
شمسية تلبى ١٢٪ من احتياجات الطاقة لقاعة المعارض
في المركز.

وهناك مبادرة من المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء
تحت مظلة وزارة الطاقة والصناعة تهدف إلى استخدام الطاقة
الشمسية لتزويد ٢٪ من احتياجات قطر من الكهرباء بحلول
عام ٢٠٢٠. ونحن منفتحون ونرحب بأية مساعدة لإيجاد
أحسن السبل للحد من الانبعاث الحراري .

المحضور الكرام ،

إنني على ثقة بأنكم ستعملون جاهدين في الأيام
القليلة المتبقية لإيجاد الحلول العملية والمرنة والقرارات
المناسبة، التي تحقق تطلعاتنا جميعا نحو مستقبل أفضل لنا
وللأجيال القادمة .

وفي الختام أود أن أعرب عن تقديرنا للأمانة العامة
لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي ، للجهود
التي تبذلها لتحقيق الأهداف والمبادئ الواردة في الاتفاقية ،
ولا يفوتني أن أثنى دور منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص
والإعلام في تحقيق هذه الأهداف .

أرحب بكم مجدداً في دولة قطر ، وأتمنى لكم جميعاً
إقامة طيبة في الدوحة وأتطلع لأن يحقق هذا المؤتمر الأهداف
المنشودة لصالح البشرية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،